

تداعيات المعضلة الأمنية السعودية-الإيرانية على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج
Implications Of The Saudi-Iranian Security Dilemma On Regional Security
In The Gulf Region

عثمانية دلال¹، زغوني رابح²

¹ مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، athamnia.dalal@univ-guelma.dz

² مخبر الأمن في المتوسط، جامعة باتنة 1، rabah.zeghouni@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2024/12/14

تاريخ القبول: 2025/02/11

تاريخ النشر: 2025/04/15

ملخص: تواجه منطقة الخليج مجموعة من التغيرات الديناميكية، وتمثل العلاقات السعودية-الإيرانية إحدى أهم العلاقات القائمة التي تميز المشهد الديناميكي للمنطقة، استمرت الدولتان في علاقات عدائية منذ الثورة الإيرانية الإسلامية 1979، لا سيما أن كلا من الرياض وطهران تعملان على تعظيم قوتها إقليمياً لضمان وتحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. تستهدف هذه المقالة بحث تداعيات التنافس بين الدولتين على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، وقد توصلت إلى التأكيد على دور المعضلة الأمنية السعودية-الإيرانية في تفسير تدهور الاستقرار والأمن الإقليميين في المنطقة.

كلمات مفتاحية: المعضلة الأمنية، الأمن، النظرية الواقعية، اليمن، منطقة الخليج

Abstract:

The Persian Gulf faces a range of dynamic changes, and Saudi-Iranian relations are one of the most important existing relationships that characterize the region's vital landscape. The two countries have continued hostile relations since the 1979 Iranian Islamic Revolution, particularly since Saudi Arabia and Iran are working to maximize their regional strength to ensure and achieve their strategic interests in the region. This article aims to study the rivalry between the two countries and its implications for regional security in the Gulf. It helps to emphasize the role of the Saudi-Iranian security dilemma in explaining the deterioration of regional stability and security.

Keywords: Security Dilemma, Security, Realist Theory, Yemen, Gulf Region

المؤلف المرسل: دلال عثمانية، athamnia.dalal@univ-guelma.dz

مقدمة:

عرفت منطقة الخليج تغييراً جذرياً في المشهد الأمني الإقليمي، خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق سنة 2003، حيث شهدت المنطقة أزمات أمنية متعددة عرفت انعدام للثقة والتنافس على جميع المستويات، خاصة بين أهم لاعبين في المنطقة بعد تراجع العراق؛ السعودية وإيران. تاريخياً بالكاد انحصر التنافس السعودي- الإيراني حول إشكالية الطائفية والصراع على النفوذ الإقليمي في المنطقة بين قوة سنية بقيادة السعودية وأخرى شيعية بقيادة إيران، ولكن بعد ذلك شهدت المعضلة الأمنية السعودية - إيران ديناميكيات جديدة على الساحة بعيدة عن التوتر الطائفي.

يشكل القطاع الأمني جزءاً مهماً من العلاقات الخليجية، لما له من انعكاسات على الأمن الإقليمي في المنطقة خاصة تلك التي تتعلق بالتنافس السعودي- الإيراني، الصراع على القوة، المنافسة الأيديولوجية والبحث المستمر على النفوذ، غيرت من أنماط علاقات التعاون والعداء بين دول المنطقة، بالإضافة إلى توازنات القوى التي يمكن أن تغيير هي الأخرى من أشكال العلاقات في المنطقة. يتعلق التنافس السعودي - الإيراني بشأن النفوذ في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً بموازن القوة في المنطقة؛ أين يبحث كل لاعب عن زيادة نفوذه وتعظيم قوته على حساب اللاعب الآخر، علاوة على أن منطقة الخليج مجال مخترق تلعب فيه القوى الخارجية - وعلى رأسها الولايات المتحدة- دوراً حاسماً في القيام بترتيبات أمنية تعزز من التنافس في المنطقة، حيث اتخذ هذا النمط من العلاقات منحى وشكلاً إقليمياً جديداً.

بناءً على هذه الأسس، يمكن تحديد وتقييم انعكاسات المعضلة الأمنية السعودية - الإيرانية على الأمن الإقليمي في المنطقة، باعتبارها التهديد الأكثر شيوعاً للأمن الإقليمي الخليجي، إن حالة البحث عن الأمن في منطقة تتميز بعدم الاستقرار المستمر في المنطقة، ومن الأهمية هنا توضيح حالة المعضلة الأمنية السعودية - الإيرانية. لذا يهدف هذا المقال أساساً للبحث في علاقة المعضلة الأمنية السعودية-الإيرانية بانعدام الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، ونسعى من خلاله إلى تحديد انعكاسات المعضلة الأمنية السعودية-الإيرانية على الأمن الإقليمي الخليجي.

واستناداً إلى ذلك، وبعد تحديد ملامح ومحددات المعضلة الأمنية الثنائية السعودية-الإيرانية، يبحث هذا المقال في نتائجها على الأمن الإقليمي من خلال الحالة اليمنية فيطرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر المعضلة الأمنية السعودية-الإيرانية على حالة الأمن في منطقة الخليج من خلال الحرب في اليمن

كحالة لعبة أمنية صفرية ؟ انطلاقاً من فرضية مفادها أن التنافس الاستراتيجي السعودي- الإيراني في المنطقة تحكمه حسابات أمنية ثنائية أكثر منها محددات ايدولوجية طائفية.

منهجياً، اقتضت الدراسة توظيف المنهج الوصفي في توصيف جميع نواحي الدراسة من شرح مفهوم الدراسة إلى تبيان انعكاسات المعضلة الأمنية السعودي الإيرانية على الأمن الخليجي. وعليه، سيتم أولاً تقديم مراجعة عامة عن مفهوم المعضلة الأمنية، لنتقل بعد ذلك لإبراز التنافس الإستراتيجي السعودي - الإيراني الذي يمثل حالة مستمرة من المعضلة الأمنية في المنطقة، لنصل أخيراً لتقييم مختلف آثار وانعكاسات المعضلة الأمنية السعودية - الإيرانية على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج من خلال بحث الحالة اليمنية.

أولاً: مفهوم المعضلة الأمنية: مراجعة نظرية:

يجد مفهوم المعضلة الأمنية أساسه النظري في كتابات الواقعيين الأوائل مثل نيكولا مكيافيلي Niccolo Machiavelli وThucydides وThomاس هوبز Thomas Hobbes، بعد ذلك أصبح مفهوم المعضلة الأمنية أحد المفاهيم الرئيسية في العلاقات الدولية؛ حين تم تقديم المفهوم لأول مرة من قبل هربرت باترفيلد Herbert Butterfield وجون هيرز John H. Herz، بوصفه الحالة التي يمكن أن تؤدي إلى حرب بين دولتين ترغبان فقط في الدفاع عن نفسيهما والتي تعقد من حالة الصراع. بصرف النظر عن هربرت باترفيلد، كان جون هيرز أول من استخدم مفهوم المعضلة الأمنية لوصف هذه الحالة الدولية. وفقاً لـ جون هيرز، تستند المعضلة الأمنية إلى أساسيين اثنين:¹ الفوضى في المجتمع الدولي؛ وانعدام الثقة بين الدول.

وفقاً لهذين الافتراضين، يمكن للدولة التي ليس لديها نية في البداية لإلحاق الضرر بالآخر أن تتخذ إجراءات دفاعية لضمان أمنها بدافع عدم اليقين بشأن نوايا الدولة الأخرى، أما الدولة الثانية فتتظر إلى مثل هذه الإجراءات على أنها تهديدات أمنية، وتتخذ إجراءات مماثلة في مثل هذه المعضلة الأمنية، يصبح البلدان متشككين في بعضهما البعض، مما يخلق حلقة مفرغة تؤدي إلى دوامة هبوط في علاقتهما.²

تم تفسير مفهوم المعضلة الأمنية من خلال النظريات الثلاث السائدة في العلاقات الدولية - الواقعية البنوية، والمؤسسية النيوليبرالية، والبنائية. تعد المعضلة الأمنية نواة افتراضات الواقعية الهيكلية؛ إذ تعتقد كل من الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية أن المعضلات الأمنية ستظل قائمة ما دامت فوضى النظام الدولي

مستمرة؛ ونتيجة لذلك، ينبغي للدول أن تعتمد إستراتيجية للمساعدة الذاتية من أجل السعي إلى تحقيق وضمان الأمن في مثل هذه المعضلات من خلال تعزيز نقاط قوتها.³ تجدر الإشارة إلى أن الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية تعتقدان بنهج مختلف لحل المعضلة الأمنية؛ فبينما تعتقد الأولى أن المعضلات الأمنية يمكن حلها بنفس منطق لعبة معضلة السجين أي التعاون، تؤكد الأخيرة أنه لا يمكن السعي إلى تحقيق الأمن إلا من خلال الغش وتوسيع النفوذ.

على النقيض من الواقعية البنائية والمؤسسية النيوليبرالية، تجادل البنائية، بأن المعضلة الأمنية ليست سمة متأصلة للسياسة الدولية بل هي نتاج تبني الجهات الفاعلة الحكومية في تفاعلاتها العملية. وفقاً للنظرية البنائية، يعتمد وجود أو عمق المعضلات الأمنية على حالة النظام الدولي، بينما يمكن للدول بناء الثقة المتبادلة والهوية الجماعية، وبالتالي بناء مجتمع أمني للقضاء على المعضلات الأمنية من خلال تغيير الإدراك تجاه بعضها البعض من العداء إلى الصداقة. باختصار، بينما تؤكد الواقعية الهيكلية والليبرالية المؤسسية الجديدة على العناصر المادية للمعضلة الأمنية، تؤكد البنائية على الجوانب المصطنعة للمعضلة الأمنية؛ وعلى الرغم من أن للمنظورات النظرية الثلاثة بعض الاختلافات في تفسيراتها للمعضلة الأمنية، فلا يمكن إنكار أن النظريات الرئيسية الثلاث تعترف بوجود المعضلة الأمنية وتعتبرها إحدى السمات الأساسية في النظام الدولي.

1. المعضلة الأمنية: صراع ناتج عن نوايا حميدة:

يتم تحديد المعضلة الأمنية من خلال نوايا الجهات الفاعلة المعنية، هي حالة تدخل فيها الجهات الفاعلة في صراع بسبب نيتها فقط لحماية نفسها حيث لا يرغب أي من الطرفين في المواجهة؛ يفسر اللاعب (ب) السلوك الدفاعي للاعب (أ) على أنه تهديد، يدفع هذا السلوك اللاعب (ب) لزيادة دفاعاته ولكنه من خلال القيام بذلك يؤكد مخاوف اللاعب (أ)، ويتربط على ذلك دوامة رد الفعل والتصعيد التي قد تؤدي إلى الحرب. إذا كان لدى فاعل أو أكثر نوايا توسعية، فإن الوضع ليس معضلة أمنية وفقاً لهذا الفهم بل هو بالأحرى تهديد أمني أو استراتيجي.⁴

إن غياب النوايا الخبيثة هو العنصر الضروري للصراع كما يجادل هربرت باترفيلد: " أعظم حرب في التاريخ، يمكن حدوثها دون تدخل أي مجرمين عظماء قد يخرجون لإلحاق ضرر متعمد في العالم. ويمكن حدوثه

بين دولتين حيث تحرص كلتا الدولتين حرصاً شديداً على تجنب أي صراع من أي نوع⁵. وبينما شدد باترفيلد على قابلية الإنسان للخطأ كسبب للمعضلة الأمنية، شدد جون هيرز (1950) على ما يعرف في نظرية العلاقات الدولية باسم فوضى النظام الدولي - عدم وجود سيادة فوق-قومية تضمن الأمن - ويجادل بأن هذا هو ما يدفع الجهات الفاعلة في النظام على افتراض الأسوأ فيما يتعلق بنوايا الآخرين والاستعداد وفقاً لذلك.⁶

2. المعضلة الأمنية: دوامة من التصعيد أم مأزق؟

التساؤل الآخر بين الباحثين حول ما إذا كانت المعضلة الأمنية عبارة عن دوامة من التصعيد، أو مجرد مأزق - معضلة -؛ حسب تانغ "Tang, S (2009)"، يجب اعتبار دوامة التصعيد نتيجة محتملة للمعضلة يقول: "يمكن تحويل المعضلة الأمنية إلى دوامة تصعيد عندما يصبح أحد الطرفين أو كليهما ذو نوايا خبيثة"⁷، علاوة على ذلك، يُظهر عمل تانغ نفسه عدم القدرة على تمييز واضح بين المعضلة والدوامة. وذكر لاحقاً أن المعضلة الأمنية الحميدة يمكن أن تتفاقم إلى معضلة أمنية عميقة وحقيقية؛ كما يصعب التمييز بين الاثنين في الممارسة أن دوامة التصعيد هي بالفعل جزء من المعضلة الأمنية.⁸ كما ميّز بوث وويلر Booth Wheeler (2008) بين المعضلة والدوامة، وخلافاً للباحثين الآخرين، جادل بأنه يجب النظر إلى المعضلة الأمنية، ليس كصراع ناجم على الرغم من النوايا الحميدة، ولكن على أنها مأزق استراتيجي دولي تواجهه الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالنوايا غير المعروفة للآخرين في ظل ظروف الفوضى، بينما قد تكون دوامة العداء نتيجة غير مقصودة من كيفية استجابة الجهات الفاعلة لهذه المعضلة، ولتوضيح الفرق، يصف بوث وويلر الدوامة بأنها "مفارقة أمنية"، أما المعضلة الأمنية عبارة عن رد فعل مدفوع بحركات تهدف إلى زيادة الأمن ولكن لها تأثير معاكس.⁹

ثانياً: التنافس الاستراتيجي في العلاقات السعودية - الإيرانية:

تلعب السعودية وإيران دوراً رئيسياً في تشكيل الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً. مثلت الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979 الإسلامية، سقوط العراق سنة 2003، إضافة إلى أحداث الربيع العربي منذ سنة 2010 أحداثاً مفصلية في العلاقات السعودية- الإيرانية مع تبعات اقليمية على الأمن في منطقة الخليج، بسبب المنافسة الجيو- إستراتيجية الثنائية في المنطقة. واليوم تقدم البيئة الأمنية

الجديدة في الخليج فرصا لكل من إيران والسعودية للسعي وراء المكانة والنفوذ الإقليميين، مما يدفع الوضع الأمني الأمن في منطقة الخليج إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار.

1. تناقض بنيوي إقليمي: بين الحفاظ على الوضع القائم ورغبة تنقيحه:

يوضح بيتر هاريس Harris. p أن: "نفس المبادئ التي تنطبق على المستوى العالمي تحدد التفاعلات داخل التسلسلات الهرمية الإقليمية"¹⁰، لقد أنتجت التحولات الإقليمية تغييرات هيكلية في موازين القوى الإقليمية (Organski 1958). هنا، تستفيد المملكة العربية السعودية من النظام القائم فتسعى للحفاظ على قواعد الوضع الراهن. في المقابل، بصفتها دولة تنقيحية، لا تستفيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من ترتيبات الوضع الراهن وبالتالي تسعى إلى تعطيلها وإعادة ترتيبها. الآن، تبدو مجالات التأثير الإقليمي أكثر بروزاً، في حين أن مجالات النفوذ الجيوسياسي الأوسع قد أظهرت أعراضاً لتحول أوسع في نموذج القطبية الإقليمية. في هذا السياق، شهد التناقض الأيديولوجي بين طهران والرياض تشعباً متزايداً نتيجة لتحولات قطبية، مما أدى إلى عدا و صراع طويل الأمد.¹¹

توفر التعددية القطبية فرصة إقليمية للجمهورية الإيرانية الإسلامية والمملكة العربية السعودية، وذلك لأن كلتا الدولتين لديهما القدرة على ممارسة نفوذ يتناسب مع الهيمنة الإقليمية. نظراً لأن النظام السعودي الحاكم يدعم الحافظ الوضع الراهن الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة على المنطقة، بينما عززت إيران علاقاتها الجيوسياسية مع الدول التنقيحية المتشابهة على المستوى الدولي في المجال الجغرافي الاستراتيجي المجاور لها.

2. المظاهر الإقليمية: حروب بالوكالة في منطقة الخليج:

تتمثل القضايا الأمنية المعقدة والبيئة الاستراتيجية بين المملكة العربية السعودية وإيران في الحفاظ على توازن القوى في نطاق التأثير السياسي والديني والاقتصادي في منطقة الخليج. و مع ذلك، فإن كلا الفاعلين في سباق للحصول على مكانة وتعظيم قوتها على حساب بعضهما البعض؛ لذا دخل الصراع السعودي - الإيراني دائرة عدا و أمنية إقليمية.¹²

الأهم من ذلك، أن صراع القوة والنفوذ يشير إلى وكلاء غير مباشرين وانتشار أيديولوجي للاعبين على المستوى الإقليمي في المنطقة، حيث شهد العقد الماضي إستراتيجية إيرانية لحماية وتوسيع نطاق نفوذها في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً، من جانب آخر أدى ذلك إلى ردة فعل سعودية التي

تبنت سياسة استباقية لمواجهة التحركات الإيرانية في المنطقة.¹³ اشتد التنافس بين الرؤيتين خاصة منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق سنة 2003، الذي أدخل بالوضع الراهن في المنطقة، وتم تعزيز العملية من خلال الربيع العربي الذي مهد الطريق لإيران والمملكة العربية السعودية لحماية وتوسيع نفوذهما، خاصة في اليمن وسوريا والبحرين، عبر دعم حلفائهما ووكلائهما في مجال نفوذ بعضهم البعض بالأسلحة الخفيفة والثقيلة، والمساعدة المالية، التدريب، معدات الاستخبارات، التوجيه الاستراتيجي، والمشورة التخطيطية.¹⁴ إن التصور الإقليمي للتنافس السعودي - الإيراني، يجعل كل منهما يفكر في التكلفة المطلقة للحرب ويثنيهما بشكل عقلائي عن مواجهة مباشرة، ولكن إستراتيجية الحروب بالوكالة، أثبتت أنها إستراتيجية ناجحة اقتصاديًا وسياسيًا كبديل عن ذلك، وهو ما من شأنه أن يترك آثارا أمنية واضحة على الأمن الاقليمي في منطقة الخليج كما تظهر ذلك الحرب في اليمن.

3. التنافس الأمني والمعضلة الامنية السعودية - الإيرانية في حالة اليمن M

يقع اليمن في شبه الجزيرة العربية وعلى الحدود مع المملكة العربية السعودية والبحر الأحمر؛ قسمت الطوائف الدينية والسياسية في اليمن إلى حد كبير جغرافية الدولة.¹⁵ حوالي 65٪ من سكان اليمن سنة و 35٪ شيعية. كما تتكون القوات المسلحة الحوثية بشكل رئيسي من قوات قبلية شيعية في شمال اليمن.¹⁶

يسلط النزاع المسلح في اليمن الضوء على نموذج التنافس الاستراتيجي السعودي-الإيراني بالوكالة، ودوره في عدم الاستقرار طويل الأمد في اليمن، الذي تحول إلى تدخل مباشر قادته المملكة العربية السعودية من جهة و الدعم الإيراني للقوات المسلحة الحوثية من جهة أخرى، أدت الصراع السعودي-الإيراني لكسب المصالح باليمن إلى أزمة متعددة الأبعاد تمثل اختلال التوازن السياسي والاقتصادي ، مما ساهم في الصراعات المسلحة في المنطقة.¹⁷

3-1 عاصفة الحزم السعودية في اليمن: تفسير واقعي هجومي:

في تفسير التدخل السعودي في اليمن، يمكن للنظرية الواقعية الهجومية أن توضح العلاقة الأمنية بين المملكة العربية السعودية وحكومة الحوثيين في اليمن.¹⁸ في جويلية 2018، هاجم الحوثيون ناقلتين سعوديتين في البحر الأحمر؛ أظهر الحوثيون للسعودية أنهم بحاجة إلى مراعاة مصالح الحوثيين واحترام سلطتها على البحر الأحمر.¹⁹ توضح نظرية الواقعية الهجومية أنه عندما يكون الأمن نادراً، فإن الدولة الأقوى ستزيد القوة إلى أقصى حد للسعي إلى التفوق، بدلاً من السعي لتحقيق مكاسب مطلقة.²⁰

والواضح أن السياسة السعودية في اليمن منذ حكم الملك سلمان بن عبد العزيز تغيرت، إذ اتخذت التدخل المباشر في شؤون اليمن سلوكاً ومنهجاً في التعامل مع شؤون جارتها، عوضاً عن الاكتفاء بما كانت تفعله اللجنة الخاصة من تقديم التقارير الاستخباراتية وتجنيد قبائل وموالين جدد على الأرض واستخدام جواسيس في أوساط النخبة اليمنية شمالاً وجنوباً. من شأن النظرية الواقعية الهجومية أن تفسر دوافع التدخل السعودية وحلفائها في دول مجلس التعاون الخليجي في اليمن كما يلي²¹:

— تأمين الأمن البحري بشكل أساسي في مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ الحاجة إلى تأمين كل من البحر الأحمر ومضيق باب المندب من الأنشطة غير القانونية التي تتراوح من الهجمات الإرهابية إلى تهريب الأسلحة من قبل الحوثيين؛ هدد وصول الحوثيين إلى الساحل اليمني المصالح الوطنية السعودية وبالتالي تدخل السعودية في الصراع عبر جزيرتي كمران وحنيش الكبرى في البحر الأحمر.

— تدخل المملكة العربية السعودية العسكري عبر عملية عاصفة الحزم إستراتيجية للتموضع العسكري في اليمن عبر إعلان تحالف عربي يعطيها المشروعية لتدخل قانوني.²²

3-2 الدور الاستراتيجي الإيراني في اليمن:

إيران باعتبارها فاعل استراتيجي في المنطقة ومنافس للنفوذ السعودي في المنطقة، تدخلت من جانبها هي الأخرى في اليمن لحماية مصالحها عبر مجموعة من الاستراتيجيات في مقدمتها دعم جماعة الحوثيين. من الواضح أن إيران أصبح لديها دور أقوى بكثير في اليمن مما كانت عليه قبل عام 2011 بسبب الفرص الإضافية للمشاركة والحوافز الجديدة لطهران لدعم الحركات المناهضة للحكومة اليمنية الموالية للطرف السعودي.

مكنت انتفاضة الربيع العربي، الطويلة والطاحنة في اليمن ضد نظام صالح، الإيرانيين من العمل بشكل أكثر فعالية مع الحوثيين²³. بعد عاصفة الحزم، لم يكن للحوثيين حليف سوى إيران التي اعترفت به وتبادلت معه السفراء ومدته بالأسلحة النوعية والطائرات المسيّرة وطوّرت له منظومة الصواريخ، وقد جعل ذلك من جماعة الحوثي رقماً صعباً في المنطقة واستطاعت أن تضرب أهدافاً إستراتيجية في السعودية والإمارات، ما غير قواعد اللعبة وميزان القوى تدريجياً ونسبياً لصالح إيران²⁴.

تؤثر التدخلات السعودية - الإيرانية المباشرة وغير المباشرة، بهدف تحقيق أجندة كل طرف في اليمن، على مدة الصراع وديناميكياته فضلاً على أنه يقوض من السلم والاستقرار في اليمن ويشكل تهديداً صريحاً

للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي، إن فهم التنافس السعودي - الإيراني في اليمن أمر بالغ الأهمية لاستيعاب تعقيدات البيئة الأمنية الخليجية ومدى تأثير السعودية وإيران على الاستقرار في المنطقة باعتبارهما قوتين رئيسيتين.

ثالثاً: تداعيات التنافس الاستراتيجي السعودي - الإيراني على الأمن في منطقة الخليج:

يحلل هذا القسم الأخير من المقال، كيف يمكن أن يؤثر التنافس الاستراتيجي السعودي-الإيراني على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج. يتكون الهيكل الأمني الإقليمي الحالي في الخليج العربي من دول مجلس التعاون الخليجي الست، إيران والعراق. لم يكن ظهوره نتيجة فراغ، بل نتيجة تغييرات ديناميكية في مقدمتها التنافس الجيو- استراتيجي السعودي-الإيراني.

1. تحديات البرنامج النووي الإيراني:

يؤثر البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج من خلال زيادة انعدام الأمن والاستقرار الإقليميين، إذ قد يدفع برنامج إيران النووي لمزيد من الانتشار النووي في الشرق الأوسط²⁵. هكذا تحدثنا تحارب الصراع الثنائي بين القوى الإقليمية كما حدث في تجربة الصراع بين الهند وباكستان مثلاً، بالإضافة إلى أنه يؤثر على قطاعات أخرى اقتصادية وبيئية. وإذ تشعر الدول الإقليمية والدول المجاورة لإيران في الشرق الأوسط -والخليج خصوصاً - بالقلق والخوف من البرنامج النووي الإيراني، فإن المفارقة هي أن أي عملية عسكرية أمريكية على المنشآت النووية الإيرانية قد تجلب معها فوضى أمنية يصعب التحكم فيها في حال انتقال التكنولوجيا النووية إلى جماعات أو تنظيمات فرعية بما من شأنه أيضاً أن يترك تداعيات على الأمن الإقليمي في المنطقة.

2. تدويل الأمن الإقليمي في منطقة الخليج:

تغيرت الاتجاهات الأمنية في منطقة الخليج مع تنوع العلاقات الأمنية مما يزيد من تدويل المنطقة مع تراجع الاهتمام الأمريكي، لقد رسخت العقود الأربعة منذ عام 1979 تدريجياً نهج ذو محصلة صفرية بشكل متزايد للشؤون الإقليمية كعلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، وكذلك إيران والمملكة العربية السعودية.²⁶

نظراً لأن الاعتماد الكبير لدول مجلس التعاون الخليجي على الولايات المتحدة في الشراكات الدفاعية والأمنية يفسح المجال لتعدد مثل هذه العلاقات، فمن غير المحتمل أن تختار دول مثل روسيا أو

الصين أو الهند أو اليابان جانبًا في النزاعات الإقليمية إلى أي شيء مثل نفس الدرجة التي فعلتها الولايات المتحدة، وأي بحث عن بنية أمنية بديلة في الخليج معقدة بسبب المتغيرات الهيكلية في المنطقة كالتالي:²⁷

- عدم التوافق بين الموقف الإيراني من استبعاد القوات خارج المنطقة من الترتيبات الأمنية الإقليمية والواقع العملي للشبكة الحالية للشراكات الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من الشكوك المتزايدة حول موثوقية الولايات المتحدة كمزود أمني في المنطقة؛

- لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية، من المرجح أن يجد أي قائد إيراني سعودي أو أمريكي، صعوبة في جعل الخطوة التساهلية الأولى نحو الحوار أو التفاوض بعد تداعيات خطة العمل الشاملة المشتركة. قد تكون إحدى طرق الالتفاف على هذا الجمود بدلاً من إبعاد لاعبين هي إضافة فواعل أمنية في الأمن الإقليمي، وهو ما تحرك نحوه كل من المقترحات الروسية والإيرانية. بمرور الوقت، من المحتمل أن يتغلب تعدد الأطراف في الهيكل الأمني الخليجي على الانقسامات الثنائية التي كانت قائمة حتى الآن بين إيران والسعودية وشركائها حول وظيفة ودور القوى الخارجية في المنطقة.

3. التحديث العسكري في المنطقة:

زيادة القدرات العسكرية في منطقة الخليج من جانب وتحديث القدرات العسكرية للفواعل الإقليمية من جانب آخر، ينشر مخاوف إقليمية كامنة خاصة مع الاعتماد على القوات الأجنبية في المنطقة في مقدمتها الحشد العسكري الأمريكي، الذي هو في وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي حشد دفاعي في المقام الأول، وفي التصور الإيراني إستراتيجية أمنية إستباقية، مما يضع احتمالية زيادة التوترات والصراعات التي تؤثر على بناء الهيكل الأمني للخليج العربي.

لقد عملت كل من السعودية وإيران على زيادة نفقاتها العسكرية وإعطاء الأولوية للدفاع بما يناسب مع التطورات الأمنية في المنطقة، بهدف تعزيز أمنها وضمان بقائها²⁸؛ وبينما تسعى هذه الدول لتعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية المتصورة، فإنها تؤدي إلى سباقات تسلح إقليمية في منطقة الخليج، يمكن لمثل هذه الديناميكيات أن تخلق حالة من عدم الاستقرار وانعدام للأمن.²⁹

4. الانقسامات الطائفية في المنطقة:

تعتبر مختلف الخطابات والسياسيات الطائفية التي تتبناها كل من السعودية وإيران؛ عاملاً معزراً لانعدام الأمن في منطقة الخليج، حيث تقوم الحكومات المعنية بتوجيه الدعم المالي للجماعات التي تتبنى أجندة طائفية صريحة وموالية لها. العراق مثلاً هي أهم بوتقة طائفية؛ ليس لأن الشيعة والسنة وغيرهم يمكنهم فقط تسوية خلافاتهم بعنف، ولكن لأن بعض الجماعات يتم تشجيعها وغرسها وتمويلها بنشاط للقيام بذلك لصالح كلا الطرفين.³⁰ تستمر الصراعات الطائفية في منطقة الخليج طالما استمرت العوامل التي تعززها، وكثيراً ما تكون هذه الصراعات الطائفية متجذرة في القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية أكثر منها في الشأن الديني، ومختلف الأحداث التي عرفتها المنطقة لها قواسم مشتركة مع الطائفية.³¹ هذه التوترات في منطقة الخليج، تثبت أن العامل الديني يتم استخدامه بشكل فعال من قبل مختلف الفواعل الإقليمية لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب الأمن الجماعي للإقليم.

خاتمة:

إن تدهور العلاقات بين السعودية وإيران منذ سنة 1979، غير من الميول الإستراتيجية للطرفين بناء على اعتبارات أمنية، تم تفسير السلوك السعودي - الإيراني كوسيلة للتهديد المتبادل في العقود الماضية، هذه العوامل ساهمت في بناء بيئة أمنية فوضوية في المنطقة سمحت بالتغلغل الأجنبي داخل المنطقة واللعب على ورقة ميزان القوى وتوفير الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي والانغماس بشكل معقد وأعمق في معضلات أمنية إقليمية محصلتها لعبة صفرية. هذا النمط من العلاقات السعودية-الإيرانية انتقل بالمنطقة إلى مركز المنافسة الدولية، وامتازت بتعميق انعدام الثقة وظهور مواجهات عسكرية جديدة عبارة عن حروب بالوكالة للطرفين، ولا شك أن تدهور العلاقات الثنائية قد أضاف متغيراً جديداً إلى عدم الاستقرار في منطقة الخليج؛ ويجب على الدولتين أن يشكلتا ثقة إستراتيجية والحفاظ على التعاون في المنافسة كصفة أساسية لضمان السلام والاستقرار.

إن فهم المعضلة الأمنية السعودية الإيرانية أمر ضروري لتقييم تداعياته على الاستقرار الإقليمي في المنطقة، يمكننا تعداد مجموعة من الاستنتاجات حول انعكاسات هذا التنافس على الاستقرار في المنطقة كالتالي:

- أن المنافسة السعودية الإيرانية هي مظهر من مظاهر النظام الأمني الخليجي، وتغذي من حالات الشك، الفوضى وعدم اليقين، هذا التنافس له من الانعكاسات البالغة الأهمية على الاستقرار في المنطقة،

حيث أنه يغذي التوترات والصراعات والحروب بالوكالة في المنطقة كما يظهر واضحاً في حالتي اليمن والعراق؛

- الانقسامات الطائفية الشيعية-السنية في التنافس السعودي- الإيراني هي الأخرى لها آثار كبيرة على الاستقرار الإقليمي، لأنها تؤثر بشكل كامل على مستويات الصراع والتوتر؛
- أجتجت المنافسة السعودية-الإيرانية من سلسلة من التدخلات الخارجية في المنطقة الموجودة سلفاً، بدءاً بأدوار للقوى الدولية - الولايات المتحدة وروسيا والصين - وصولاً إلى دور القوى الإقليمية الشرق أوسطية مثل تركيا وإسرائيل ؛
- الجانب الآخر لتداعيات التنافس السعودي-الإيراني على الاقليم يظهر خاصة في الحروب بالوكالة وآثارها على الجانب الإنساني؛ الذي يظهر الآثار المدمرة لهذا النوع من الحروب على الدول محل الصراع في المنطقة كاليمن والعراق، أين تواجه هذه الدول صعوبات في بناء مؤسساتها بعد التدخل السعودي أو الإيراني في شؤونها الداخلية.

الهوامش:

¹ - Xuefei Zhang and Zihan Wang, "Re-orienting China-Australia Relations in the Theoretical Perspective of Security Dilemma", Conferences,(2023), (browsed on 11/12/2024) available on: <https://doi.org/10.1051/shsconf/202316901056>

² - Jiang Ye, " The Security Dilemma: The Relationship between Preemptive Strategy and Offensive Realism “. American Studies, vol 04, (2003), pp7- 21.

³ - Jianing Guan, "A comparison of neorealist, neoliberal, and constructivist theories of security dilemmas". Journal of Central South University (Social Science Edition),vol 13(04) . (2007), pp372-378.

⁴ - Visser, E., & Duyvesteyn, I". The irrelevance of the security dilemma for civil wars". Civil Wars, vol 16(no 1), (2014). 65-85.

⁵ - David Mitchell, " The Cycle of Insecurity: Reassessing the Security Dilemma as a Conflict Analysis Tool", Peace and Conflict Studies: Vol. 26 : No. 2 ,(2019)

⁶ - Ibid.

- ⁷ - Tang, S. "The security dilemma: a conceptual analysis". Security Studies, vol 18(no 3), (2009). Pp 617,618.
- ⁸ - David Mitchell, " Op, Cit.
- ⁹ - Booth, K., & Wheeler, N.J. "The security dilemma: Fear, co-operation and trust in world politics". Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan. (2008).
- ¹⁰ - Harris, P.. "Problems with Power-Transition Theory: Beyond the Vanishing Disparities Thesis." Asian Security 10 (3) 2014.
- ¹¹ - Aidan Parkes, " Power Shifts in the Saudi-Iranian Strategic Competition", Global Security and Intelligence Studies , Vol 4, N 1 (2019), p34 -35.
- ¹² - Ersoy, E. The rivalry between Saudi Arabia and Iran in the Middle East. USAK Yearbook of Politics and International Relations, vol 6 (2013). (browsed on 11/12/2024) available on: <https://www.cceol.com/search/article-detail?id=319379>
- ¹³ - Muhammad Nadeem Mirza, Hussain Abbas, Irfan Hasnain Qaisrani." Structural Sources of Saudi-Iran Rivalry and Competition for the Sphere of Influence". Sage Open, SAGE Publications,(2021, 11)(3),(browsed on 11/12/2024) available on : <https://typeset.io/pdf/structural-sources-of-saudi-iran-rivalry-and-competition-for-3ydp12bc3e.pdf>
- ¹⁴ - Saab, B. Y.". Saudi Arabia's plan in Syria: And whether it can succeed". Foreign Affairs. (2015, December 17) (browsed on 11/12/2024) available on: <https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2015-12-17/saudi-arabias-plansyria>
- ¹⁵ - Ningxin Li , "Saudi Arabian-Led Intervention in Yemen Conflicts", Global Journal of Arts, Humanities and Social Sciences, Vol.11, No.1(2023), pp 46-47.
- ¹⁶ - Du Shi Chen Bao. The Yemen War Led to a "New Middle East War?" (2015). (browsed on 13/12/2024) available on: [/dscb/html/2015-04/13/content_313374.htm](https://dscb/html/2015-04/13/content_313374.htm)
- ¹⁷ - Byers, A. & Stewart, F. (n.d.). Yemen: An Escapable Disaster - Why the United States Should Avoid Military Intervention. (browsed on 13/12/2024) available on: <https://linksshortcut.com/FWxyJ>
- ¹⁸ - Lobell, S., E. Structural Realism/Offensive and Defensive Realism. International Studies Association and Oxford University Press. (2010). (browsed on 13/12/2024) available on: <https://linksshortcut.com/EWBRq>

- ¹⁹ - REUTERS Arab Coalition Says Foiled Houthi Attack in Red Sea off Yemen, . (2019). (browsed on 13/12/2024) available on: <https://linksshortcut.com/VbnCs>
- ²⁰ - Lobell, S., E. (2010). Structural Realism/Offensive and Defensive Realism, ibid
- ²¹ - احمد الشلبي، السعودية وإستراتيجية التوسع العسكري على الأرض في اليمن، 16.8,2020، (تم التصفح يوم 13.12,2024) متوفر على الرابط: <https://linksshortcut.com/LcQQB>
- ²² -مرجع سابق
- ²³ - W. Andrew Terrill, Iranian Involvement in Yemen, 2014, (browsed on 13/12/2024), available on : <https://linksshortcut.com/ntFMS>
- ²⁴ - فوزي الغويدي، دور إيران في حرب اليمن: النفوذ الفعلي و المكاسب الإقليمية، افريل 2024، (تم التصفح يوم 13.12.2024) متوفر على: <https://linksshortcut.com/EbVzx>
- ²⁵ - Muhammad Ismail, Iran's Nuclear Programme: Its Regional And Global Implications, Department Of Political Science And International Relations Qurtuba University Of Science & Information Technology, p 82.
- ²⁶ - Ulrichsen, Kristian Coates. "Rebalancing regional security in the Persian Gulf." Rice University's Baker Institute for Public Policy, Center for the Middle East (2020): 14-15.
- ²⁷ - Ulrichsen, Kristian Coates, Op, Cit.
- ²⁸ - N. Ghandour and M. Diab, "A note on the military expenditure of the Gulf countries," Second International Conference on Engineering System Management and Applications, Sharjah, United Arab Emirates, 2010, pp. 1-6.
- ²⁹ -Giovanni Grevi, Scenario One: 'Stable' States, NATO and the South: A Tale of Three Futures, Vol 156.
- ³⁰ - Fatima Ayub, THE GULF AND SECTARIANISM, November 2013 (browsed on 12/12/2024) available on: <https://linksshortcut.com/Cecro>
- ³¹ - Grabowski, W. Sectarianism as a Factor Shaping Persian Gulf Security. International Studies,vol 52), (2015), (browsed on 12/12/2024) available on: doi:10.1177/0020881717715550